من التصفير إلى الترقيم: إشكالية السياسة التركية

د. حسين مشتت آل شبانه

* أكاديمي وباحث من العراق

* - تدريسي- كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

مقدمة

إن النظام الدولي بطبيعته متعدد الأبعاد، فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة متعددة من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة (Demand/ Response) وهو ما يعني بعبارة أخرى بروز التفاعلات الدولية في سياق الأفعال وردود الأفعال[1]. ولم تكن المتغيرات الجيوسياسية العميقة في آسيا الوسطى أو المنطقة العربية والإسلامية التي أعقبت الحرب الباردة، لتشكل فرقاً في مستقبل الدور التركي لو لم ترافقه وتتزامن معه تطورات وتغييرات لا تقل عمقاً، سواء على صعيد فلسفة النظام السياسي الداخلي في تركيا، أو ما بات يعرف بالجمهورية الثالثة، وما تمخض عنها كمحصلة من سياسة خارجية ملائمة لإدارة علاقات إقليمية ودولية وفضاءات جديدة تزداد تعقيداً في زمن متحول.

1-Charles McIleland, "Application of General Theory in International Relation in International Politics and foreign Policy", edited by James Rosnal, free press, 1961.

وبالشكل الذي عصف بتوجهات تركيا منذ قرن، وحقق ذلك الانسجام والتوافق بين موروث الثقافة السياسية السابقة وتركيبة النظام الذي حاول في الماضي عن طريق النخبة والعسكر في الجمهورية الأولى، فرض هوية جديدة للمجتمع التركي منحازة بشكل كبير لأوربا، والدخول قسرياً بقطيعة تامة مع جذور

المجتمع، متجاهلة الهوية وعامل التاريخ والجغرافية.

لقد انتهجت تركيا بعد صعود حزب العدالة والتنمية، استراتيجية واعية لإعادة العلاقات مع الفضاءات المحيطة بها، بعد أن تبنت نظرية العمق الاستراتيجي وربط القيم التقليدية والحداثة ورسم رؤية واعدة، وقدمت منهجاً ديمقراطياً ومدنياً بديلاً أمام أوسع الشرائح الجماهيرية في المنطقة، وأنموذجاً لحزب ديمقراطي بخلفية إسلامية قادرة على إدارة العملية السياسية، وفق القواعد الديمقراطية، بعيداً عن احتكار السلطة، والذي تتميز به فعالية النظم الحاكمة في الشرق الأوسط.

العمق الاستراتيجي لمصالح تركيا، قد طغى عليه في أحيان كثيرة الإخفاق والتناقض

لقد بنيت السياسة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، وفق مبادئ استراتيجية كان الأساس في تخطيطها السياسي الفاعل، هي سياسة تصفير المشاكل والقوة الناعمة وعلاقة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وكذلك الجمع بين الحريات والأمن وانتهاج سياسة متعددة الأبعاد، والانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركة الدائمة والتوصل مع كل البلدان المهمة.

وعلى هذا الأساس أمّنت الاستراتيجية التركية الجديدة توفير الأدوات المهمة لإنتهاجها، بإعادة البوصلة الفكرية والثقافية القائمة على كون تركيا دولة مركز بين كل العوالم المحيطة بها.

وبإزاء ذلك فإن السؤالات المطروحة في هذا الصدد، هي ما مدى نجاح التخطيط الاستراتيجي للدولة في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية، وخصوصاً الحراك الشعبي العربي الجديد من جهة والمشكلات المتجذرة منذ عقود من جهة أخرى، والتمعن في طبيعة السلوك السياسي التركي ومدى تعامله مع القضايا الداخلية والخارجية. إن التخطيط الاستراتيجي والسلوك الناتج عنه، والذي تم تبنيه والقائم على أساس العمق الاستراتيجي لمصالح تركيا، قد طغى عليه في أحيان كثيرة الإخفاق والتناقض، وأن كان ذلك فإنه في الوقت نفسه لا يخفي تخطيطاً استراتيجياً يتأمل نتائج كل الأحداث الإقليمية والدولية الجديدة، ويسعى لاحتواء كل المتغيرات عن طريق رسم نهج سياسي يناسب المرحلة التي تجري في ظلها الأحداث.

توجهات الإستراتيجية التركية الجديدة

إن فاعلية أية دولة ومكانتها الإقليمية أو الدولية في المنطقة، تعتمد على

إدراكها مراكز ثقلها وسعيها لتعزيز مصالحها بالشراكات الإقليمية أو الدولية، بواسطة التوظيف العقلاني لمواردها الطبيعية الاقتصادية منها والبشرية وقوتها الاستراتيجية، وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها، مترابطة مع مصالح المجموعة الإقليمية أو الدولية والشعوب المحيطة بها بشكل خاص.

إن المتغيرات الإقليمية والدولية شجعت تركيا على أن تسعى لأخذ دور إقليمي مؤثر في النظام الدولي الجديد، انطلاقاً من عمقها الاستراتيجي الداخلي وواقعها الإقليمي والدولي، الذي جعل تركيا أُنموذجاً مؤثراً في الدوائر الإقليمية المحيطة بها، ببناء جسور العثمانية الجديدة بين الإسلام والغرب، وإبراز التناغم الجدلي بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية، وبناء آفاق استراتيجية جديدة تنتهج مسارات متعددة، قادرة بواسطتها على التفاعل مع كل المتغيرات واستغلالها.

وبذلك أصبحت تركيا إحدى مراكز الثقل الإقليمية، التي تمتلك الدور والإرث التأريخي وديناميكية الاقتصاد وشبكة علاقات دولية واسعة وموقع استراتيجي مهم، مما شجعها على بناء استراتيجية موجهة لكل الدوائر المحيطة بها، تسعى عن طريقها لتحقيق مصالحها الحيوية وتأدية دور إقليمي ودولي فاعل.

وابتداء من عقد الثمانينات، بدأت الخصائص الأساسية للشرق الأوسط المرتبطة بالظروف الخاصة للحرب الباردة بالتغير، وأنها قد اكتسبت سمات جديدة عن طريق تحولها بشكل كامل بعد الحرب الباردة، إذ أُخليت المنطقة من القطبية الجيوثقافية الايديولوجية لتحل مكانها قطبية من نوع آخر، وهي القطبية التي ترتكز على محور ديني وحضاري.

وبتخلي تركيا عن كل الجسور السياسية والثقافية والإستراتيجية مع الشرق الأوسط، باتباعها سياسة إدارة الظهر عن هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، لم تستطع تركيا أن تستفيد من الميزات التي تمتلكها والناتجة عن حكمها لهذه المنطقة الذي استمر حوالي خمسمئة سنة، من أجل تقاسم الموارد الطبيعية فيها، والتي تشكل عاملاً مهماً للتأثير في العلاقات الدولية.

إن الاستثناء الوحيد لذلك هو سياسة أتاتورك تجاه لواء الاسكندرون، حين استغل وبتوقيت مناسب الفراغ الذي تركه الانسحاب الفرنسي من المنطقة، والوضع الغامض الذي شهدته مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لسياسة إدارة الظهر التي اتبعها تركيا تجاه الشرق الاوسط، واجهت تركيا مجموعة من المقاييس المحددة والثابتة من أجل تقاسم الموارد والقوة الخاصة بالمنطقة،

خصوصاً عند شعورها بخسارتها في المجال الجيو- اقتصادي، فلم تستطيع بناء التأثير الكافي، لا في شعوب المنطقة التي أصبحت غريبة عنها، ولا في النخب السياسة فيها[2].

بيد أن العلاقات المتوترة بين تركيا وأوروبا جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوربي أمراً شبه مستحيل

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية- ذي الجذور الاسلامية – إلى السلطة عام 2002، وسعيه إلى تعزيز مبدأ العمق الاستراتيجي لسياسة تركيا الخارجية، والذي طرحه الحزب بزعامة رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي محوراً لسياسة تركيا الخارجية، والذي ينص على أنه ما إذا أرادت انقرة أن تؤدي أدوراً عالمية، وأن تعزز فرص انضمامها إلى أوروبا، فعليها أن تقوم بدور كبير في محيطها الشرقي العربي– الاسلامي وأيضاً في القوقاز– قزوين، وأن تكون الجسر الرئيس للغرب إلى الشرق[3].

اعتمدت تركيا سلسة علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول المنطقة في الربع الأخير من القرن العشرين، وهي اليوم مضطرة لأن ترسم استراتيجية جديدة أو تعيد تقويم علاقاتها مع المنطقة من جديد. بيد أن العلاقات المتوترة بين تركيا وأوروبا جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوربي أمراً شبه مستحيل، وهو ما دفعها إلى تطوير إستراتيجية شاملة حيال الشرق الأوسط في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من حسابات بعض القوى الإقليمية من الدور التركي المتنامي في الشرق الأوسط، إلا أن كل هذه الأطراف ترحب به في في ظل احتياجها إلى إدارة وصل ولو غير مباشر مع الخصوم، ولعل إشادة الرئيس الأميركي الجديد باراك اوباما بالدور القيادي لاردوغان في الشرق الأوسط[4]، يؤكد استمرار امتلاك انقرة لهذه المواصفات.

لذلك سعت تركيا إلى فتح آفاق واسعة لسياسة خارجية على صعيد المنطقة، بغية إعادة ترتيب علاقاتها مع جيرانها الذين يحققون لها طموحها ومصالحها، عن طريق تمسكها بنهج سياسة العمق في إنتاج سياسة إقليمية فاعلة.

سياسة تركيا اتجاه المتغيرات في العراق

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، استمر الخطاب السياسي التركي يتحرك ضمن السقوف والثوابت، التي كان يتحرك عليها في الحرب، أي النظر لتركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع تعديلات محدودة في المكان والزمان، لكن المتغيرات الإقليمية والدولية شجعت تركيا على أن تأخذ دوراً اقليمياً مؤثراً في النظام الدولي ◄

2 - أحمد داود أوغلوا، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص29.

3 - انقلاب تركي نحو الشرق الاوسط، www.swissinfo.ch/ara/swissinf, 2010/6/16.

4 - جاء كلام اوباما في اتصال هاتفي مع اردوغان في 2009/2/16، ونشر في الصحف التركية في 2009/2/17.

الجديد، ارتكز على أمرين مترابطين هما: العمق الداخلي والواقع الإقليمي والدولي، فبالنسبة إلى العمق الداخلي تمثل بفوز حزب العدالة والتنمية للشعبية الكبيرة التي يمتلكلها، والتي ساهمت بوصول الحزب إلى الحكم بمفرده، والتي شهدت مرحلة حكمه بناء تخطيط استراتيجي ساهم أيضاً في الارتفاع والتحول في التغيرات الاجتماعية والسياسية، وتبني نظرية العمق الاستراتيجي التي أصبحت المنهج العام لسياسته الخارجية في كل الدوائر المحيطة بتركيا ومنها العراق.

إما بالنسبة إلى الواقع الإقليمي فإن احتلال العراق غيّر من موازين القوى الإقليمية والدولية، مما شجع صنّاع القرار التركي على استغلال تلك المتغيرات والنهوض، كلاعب مهم في معظم الأزمات التي تمرّ فيها المنطقة، واستغلال كل الفرص لتحقيق كل الأبعاد الاستراتيجية المرسومة لخدمة مصالح تركيا، وتعزيز دورها الريادي في المنطقة، وكذلك المتغيرات السريعة التي حدثت لأغلب الأنظمة الشمولية في ظل الربيع العربي، والذي طال من التخطيط الاستراتيجي التركي وغير من تركيبة بنائه وإبعاده عن المرتكزات الأساسية، التي تتبناها السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة، ومنها أيضاً العراق ومشاكله الداخلية وأثرها في التطلعات التركية بصورة عامة.

إن الأهمية الاسترتيجية لمصالح تركيا الحيوية وتفاعلها مع المتغيرات، أدّت دوراً أساسياً في استراتيجياتها حيال المنطقة والعراق بصورة خاصة، بعد أن أصبح مسرحاً للصراعات والتنافس من جهة، وهو ما أضحى عاملاً محفزاً لصانع القرار التركي لاستغلالها وتوظيفها لمصلحة الأهداف الجديدة، التي يتم تبنيها ضمن التخطيط الاستراتيجي للدولة التركية الحديثة من جهة أخرى.

وأدركت حكومة حزب العدالة والتنمية التركي بأن استقرار العراق مشروط بالحفاظ على وحدته، وبإعادة بناء كيان دولته الجديدة

لقد اكتسب التخطيط الاستراتيجي التركي حيال العراق حيويته وفاعليته عن طريق اهتمام صانع القرار السياسي التركي، إذ جاء تأكيد الرئيس التركي عبد االله كول، أن تركيا لايمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، في ظل التحولات الإقليمية والدولية، ويصبح من الخطأ أن تبقي أنقرة متفرجة على مايجرى حولها، وهي جزء يتأثر بما يجرى في محيطها وتؤثر فيه.

وأدركت حكومة حزب العدالة والتنمية التركي بأن استقرار العراق مشروط بالحفاظ على وحدته، وبإعادة بناء كيان دولته الجديدة، وأن استقرار العراق يسهم في استقرار الإقليم كله، ولذا سعى الأتراك إلى بناء علاقات وثيقة

مع جميع القوى العراقية بما فيها الأكراد، إذ احتوت سياسة تركيا نحو العراق على عنصرين مهمين:

الأول: بناء علاقات قوية مع الحكومة المركزية العراقية، وفتح جسور الحوار البنّاء، والتعاون مع جميع الأطراف في العراق.

والثاني: تعبئة دول الجوار العراقي لدعم مسار التطبيع بين مختلف مكوناته الاجتماعية والسياسية[5].

وقد أكد رجب طيب اوردغان أن العراق تحول إلى أولوية خاصة لتركيا متقدماً على ملف الاتحاد الأوربي، وأن الخطوط الحمراء الجديدة لتركيا هي حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق، وحل قضية كركوك عن طريق المصالحة بين أبنائه، وإعادة التوازن بين المجموعات العراقية، والضغط على الحكومه العراقية لمواجهة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من شمال العراق معقلاً له[6].

إن الوضع الناشيء في العراق ومنذ التسعينات أصبح فرصة كبيرة لحزب العمال الكردستاني للتمركز في شمال العراق، واتخاذه منطلقاً للهجمات على الجيش التركي، ليشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي التركي وعلى وحدة الأراضي التركية، ومما زاد الخطورة (الفدرالية لكردستان العراق)، التي خلقت واقعاً جديداً غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط، ترتب عليه نشوء كيان كردي بصورة رسمية، له مقومات الدولة المستقلة، والذي يمثل في الفكر الاستراتيجي لتركيا تحدياً كبيراً على وحدتها وكيانها القومي[7].

وبرغم كل النجاحات التركية، إلا أنها تظلّ تواجه تحديات نوعية قابلة للتفاقم وعلى رأسها قضية الوحدة الوطنية، فهي خليط عرقي ومذهبي وإثني لم يشهد تجانساً وطنياً بعد، لذلك فإن مستقبل العراق سيحدد أيضاً مستقبل تركيا، ولهذا سعت النخب التركية لبناء استراتيجية لضمان مصالحها (داخلياً وإقليماً) تعمل على ضمان وحدة الدولة العراقية بقطع النظر عن طبيعة نظام الدولة مركزياً كان أم لامركزياً أم فدرالياً، وخططت باستخدام العامل الاقتصادي أساساً لتقوية نفوذها وتأثيرها في مجريات القضية العراقية، وامتدت أسس التعاون إلى الإعلان عن تشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي[8] بين البلدين، لكن الخلاف العميق الذي انتاب العلاقة بين الحكومة الاتحادية العراقية والحكومة التركية، على خلفية تحالفها مع بعض النخب السياسية (السنية) على أساس مذهبي، والسعي لاستغلال الخلاف الكردي مع الحكومة الاتحادية لتحقيق طموحاتها، عصف بالتخطيط الاستراتيجي ◀

5- واثق محمد السعدون، حكومة حزب العدالة والتنمية التركي والآفق المشترك مع العراق، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، تشرين الاول 2011، ص87.

6 - فكرت نامق عبد الفتاح، على هاشم عبد الله، السياسية الخارجية التركية حيال العراق، قضايا سياسة، جامعة النهرين، 2011، ص11.

7 - محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص134.

8 - خليل العناني، الولايات المتحدة... مصالح استراتيجية (متبادلة في تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج)، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص159.

التي تبنته تركيا اتجاه العراق.

فما بين الإخفاق والتناقض، لا يخفي صانع القرار التركي حرصه على استثمار أوضاع العراق الحالية، بغية تحقيق مصالحه من إفرازاتها، ويمكن تحديدها كما يأتي:

بين الإخفاق والتناقض، لا يخفي صانع القرار التركي حرصه على استثمار أوضاع العراق الحالية

1. العلاقه الاستراتيجية الجديدة مع أقليم كردستان، والتي صرح أكثر من مسؤول بأن التعامل مع كردستان تعامل استراتيجي، على حين أن العلاقة مع الدولة العراقية مهمة، لذا فإن لتركيا توجهاً استراتيجياً مؤجلاً، يعتمد على حسابات المستقبل لتطور القضيه الكردية.

2. السيطرة على نفط وغاز كركوك بواسطة الشراكة الاستراتيجية بين أقليم كردستان والدولة التركية.

3. تقليل دعم أكراد العراق لحزب العمال الكردستاني، عن طريق مقايضة أنبوب النفط الكردي، بالضغط على أكراد تركيا.

4. يبدو أن لتركيا أثراً كبيراً في مستقبل القضية الكردية، خصوصاً بعد دخولها بقوة في الوضع السوري، لكون الأكراد متوزعين ما بين العراق وسوريا وإيران.

5. في حال تفكيك العراق لأي سبب كان، من المرجح أن تعمل تركيا على احتواء الموقف بإقامة اتحاد كونفدرالي مع إقليم كردستان، لضمان احتواء القضية الكردية التركية، لكون الإقليم يمثل نقطه جيو- أمنية لا بديل عن احتوائها وفق العقيدة العسكرية التركية.

إن من يتمعن في الفكر الإدراكي لصانعي السياسية التركية، ويستمد تحليلاته من المورث الثقافي لتاريخ العلاقة مع الشرق الأوسط، وتفاعل النخب التركية مع المنطقة العربية، يتوصل إلى أن تركيا غريبة عن ثقافة المنطقة وسياستها وتوازناتها الداخلية، بل منسلخة عنها، وقد أدى هذا الأمر إلى فقدان تركيا القدرة على التقاط إيقاع المتغيرات الجارية في المنطقة، بحيث استقرت الرؤية العامة التي تكونت وفقاً للصورة المرسومة للعرب داخل مركز صناعة السياسة الخارجية التركية، وكذلك صورت النخب العربية الجدار التركي ستاراً بين العرب والغرب، وسبباً في تخلف العرب عن اللحاق بركب الحداثة، وأصبح الانسلاخ عن التأثير التركي نوعاً من توكيد المصداقيه الذاتية، ونلمس ذلك عن طريق التباعد الدبلوماسي والسياسي بين النظامين السوري والتركي، برغم ما بينهما من تقارب شديد جغرافياً وثقافياً،

ممّا يجعل مناقشة المصالح المتبادلة والعناصر المشتركة، التي قد تصل إلى الحد الاقصى أمراً لا يمكن إدراجه في مفاوضات عقلانية وهذه عقبات تؤثر تأثيراً سلبياً في مسار العلاقة التركية- السورية والعربية على وجه العموم على المستوى الدبلوماسي، وفي إسهاماتها المحتملة عالمياً وإقليماً[9].

انتهجت تركيا سياسة (تصفير المشكلات)، كإحدى المرتكزات الجديدة للسياسة الخارجية التركية

إن الغموض الذي يحيط بالعلاقة التركية- السورية، قد اكتنفته تاريخياً توترات كان في مقدمتها قضية الهوية والايدولوجية والحدود وخلافات الحرب الباردة وقضية المياة والأكراد وضمان أمن إسرائيل[10].

لقد شكلت سوريا وما تزال بوابة تركيا إلى الوطن العربي، وبعد أن انتهجت تركيا سياسة (تصفير المشكلات)، كإحدى المرتكزات الجديدة للسياسة الخارجية التركية ضمن التخطيط الاستراتيجي الشامل لحزب العدالة والتنمية عند وصوله للسلطة في 2002، إذا كانت سوريا العنوان الرئيس لهذه السياسية وعن طريقها تحديداً، حققت تركيا نجاحها الأبرز في سياسات الانفتاح على الوطن العربي والعالم الإسلامي، وتحولت العلاقات السورية التركية إلى علاقات استراتيجية، وإلى أنموذج علاقات بين دولتين كانتا إلى الأمس القريب على حافة الدخول في مواجهة عسكرية، بسبب حزب العمال الكردستاني والمياه.

لم تكن العلاقات مع ذلك مكسباً لجانب واحد، بل إن المكاسب كانت متبادلة، فسوريا وجدت في تركيا حزب العدالة والتنمية متنفساً لها في ظل محاولات العزل، بل التهديد باحتلالها عسكرياً بعد غزو العراق، لكن تبقى تركيا المستفيد الأكبر من هذه العلاقات الجديدة للاعتبارات الآتية[11].

(1) تغير الموقف السوري العلني من ملفات الاسكندرونة وحزب العمال الكردستاني، والعلاقة مع إسرائيل، والتي كانت عناوين الخلافات السورية- التركية السابقة.

(2) لم تكن سياسة فتح الحدود متكافئة اقتصادياً، فعدم قدرة الصناعات السورية على مواجهة الصناعات التركية المتطورة، أدى إلى إقفال العديد من المصانع السورية.

(3) كانت دمشق العامل الأبرز في إدخال الدور التركي إلى المنطقة، ومنحه مكاسب إقليمية لاسيما عن طريق إصرارها على الدور الوسيط بينها وبين اسرائيل، وهكذا أصبحت القنوات مفتوحة لتركيا للدخول إلى ملفات أخرى: الملف ◄

9 - أحمد داود اوغلوا، مصدر سبق ذكره، ص444.

10 - جراها خولي فولر، الجمهورية التركية الجديدة بتركووله محورية في العالم الاسلامي، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009 ، ص131.

11 - محمد نور الدين، محمد نور الدين، تركيا وسوريا: من تصفير المشكلات الى تصفير الثقة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 213، ص214.

الفلسطيني، واللبناني، وملفات أقليمية أخرى.

(4) الدخول النفسي الثقافي لتركيا داخل كل بيت عربي عن طريق ما وفرته سوريا عبر الدراما التركية المدبلجة باللهجة السورية واللبنانية.

واستمرت العلاقة السورية- التركية في التصاعد، وشهدت مستويات عالية من التعاون والتقارب الاقتصادي والسياسي، وبدأت تلك العلاقات كأنها الاستثمار الأكبر للدبلوماسية التركية في المنطقة.

وبمجيء الثورات العربية وضعت هذه العلاقة تحت الاختبار الجدي والقاسي لاستراتيجية (العمق الاستراتيجي) لحزب العدالة والتنمية بكل عناوينها المثيرة والجذابة، فشكلت حداً فاصلاً بين مرحلتين من سياسة تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية، وعلى الخصوص تعامله مع الأحداث في سوريا.

إن تعامل تركيا طرفاً في الصراعات العربية والإقليمية، وخروجها من الحيادية وابتعادها عن النهج التعاوني في المشاركة لاحتواء الأزمات وحل المشكلات، لدول الجوار والقوى الإقليمية جعلها تسلك سلوكاً سياسياً يبتعد كل البعد عن التخطيط الاستراتيجي، الذي تمسك به حزب العدالة والتنمية بعد تبنيه العمق الاستراتيجي لإدارة السياسة الخارجية التركية، التي نالت رضا الشعب التركي واحترام الشعوب المجاورة بتمسكها بتصفير المشاكل مع دول الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحل الأزمات التي تعاني منها تركيا قبل تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة، وهو ما أكده أحمد داود اوغلوا وزير الخارجية ومهندس السياسية الخارجية والتخطيط الاستراتيجي لتركيا، بالتخلي عن الأفكار السابقة وأهمية توفير الأمن للجميع كأولوية ومؤشر للازدهار، الذي يتم بالحوار السياسي وزيادة التكامل الاقتصادي والتفاعل الثقافي.

ومن أجل ذلك أنشأت تركيا مجلساً استراتيجياً عالى المستوى، تبنى مفهوم القوة الناعمة مرتكزاً أساسياً لسياسته الخارجية بتبني نظرية العمق الاستراتيجية وسياسية تصفير المشاكل مع الجوار الجغرافي[12]، إلا أن هذه التوجهات كانت قبل اندلاع ثورات الربيع العربي والثورة السورية تحديداً.

12 - زياد علوش، السياسة الخارجية التركية وتحديات الازمة السورية، شبكة الانترنت.

ولكن تركيا تفاجأت بقيام الثورات العربية، ولم تكن من ثَمّ مستعدة للتعاطي معها في بداياتها في الأقل، فاتسم أداء الدبلوماسية التركية بالارتباك، واختلطت المصالح بالمبادىء، وباتت ازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الحدث في أكثر من ملف، بحيث أصبحت السياسة الخارجية التركية أمام منطق جديد، عنوانه

الانقلاب على سياسات الانفتاح السابقة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، وبات واضحاً تعاملها مع الأحداث السورية، إذ غيّرت سياستها تجاه سوريا في هذه المرحلة.

13 - محمد نور الدين، تركيا وسوريا، مصدر سبق ذكره ، ص216.

إذ أضحت تركيا نقطة تجميع للمقاتلين المتوجهين إلى سوريا، والذين يتوافدون من مختلف الدول الإسلامية

إن الموقف التركي من الأزمة السورية غير منسجم مع مجمل الصورة العامة التي رسمناها. فعندما بدأت حركة الاحتجاجات في سوريا كانت الدبلوماسية التركية تتحرك على أساس عناوين عدة، منها[13]:

1. الحرص على استمرار النجاح التركي الأبرز مع سورية بالسعي إلى الاستقرار في سورية عن طريق إصلاح يقودهِ الرئيس الأسد نفسه.

2. أن البنية الديمغرافية، إثنياً ومذهبياً في سوريا مشابهة جداً للوضع في تركيا، ومن ثَمّ هناك خشية تركية من أن تتأثر سلباً بأية فوضى أو تقسيم يصيب سوريا. فكان هذا دافعاً لجهود أنقرهِ من أجل منع انفجار الوضع في سوريا واحتوائه عند حدود معينة.

غير أن الموقف التركي الناصح للقيادة السورية، واكبته سلوكيات مثيرة لشكوك القيادة السورية ممّا طرح علامات استفهام متعددة، منها:

• توالي التصريحات والدروس التركي الرسمية بصورة شبه يومية، وكأنها (وصي) على الدولة والنظام في سوريا.

• عّد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردغان، أن الاوضاع في سورية شأن داخلي تركي، وهو ما أثار حفيظة دمشق معتبرة أن هذه ذريعة للتدخل في الشأن الداخلي.

• شن وسائل الإعلام التركية ولاسيما الإسلامية الموالية لحزب العدالة والتنمية، حملة مفتوحة على النظام في سوريا منذ اليوم الأول للاحتجاجات، وقبل بدء تبلور صورة الوضع وتفاقمه، فتحولت قناة (التركية) الناطقة بالعربية، إلى نسخة أخرى عن قناة الجزيرة (القطرية) أو العربية (السعودية)، في معاداتهما للنظام السوري.

• السلوك الأكثر استفزازاً لسوريا، كان في مبادرة تركيا إلى احتضان المعارضة السورية، وتوفير الملاذ لها للاجتماع، ومحاولة إنشاء مجالس قيادات لها، ولاسيما قيادات الإخوان المسلمين.

• قيام تركيا مسبقاً بفتح ملف للاجئين السوريين لتشهير بالنظام السوري إعلامياً ودولياً.

• إقامة معسكرات تدريب للمقاتلين، إذ أضحت تركيا نقطة تجميع للمقاتلين المتوجهين إلى سوريا، والذين يتوافدون من مختلف الدول الإسلامية، وهم في الأغلب الأعم متطرفون يرتبطون بالقاعدة ومنظماتها.

لقد أفضت السياسات التركية تجاه الأزمة السورية إلى نقطة اللاعودة في العلاقات التركية السورية، وأدت إلى قطع العلاقات الاستراتيجية ونهاية سياسة تصفير المشكلات والعمق الاستراتيجي لتركيا مع سوريا، والتحول من التخطيط الاستراتيجي الفاعل والمدروس عن طريق الركائز الاستراتجية للسياسة الخارجية، والوقوع في المحظور والإخفاق، بعد استبدال سياسة تصفير المشكلات بسياسة (ترقيم المشكلات)، مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية التي تتعامل معها الخارجية التركية

إن الإخفاق في عدم التمسك بسياسة تصفير المشكلات أدى إلى الذهاب في ترقيم هذه المشكلات، بدءاً من سوريا ومروراً بالعراق، وأوقع الأتراك في تخبط شديد وظهور علائم واضحة على انتهازية الدور التركي في التعامل مع القضايا العربية الأساسية (فلسطين)، على الرغم من السكوت المطبق لحركة حماس عن عودة العلاقات التركية- الإسرائيلية، إلى سابق عهدها، والدور التركي في تفتيت دول المنطقة وكأنه ثأر بعد قرن من الزمن، عن موقف العرب من الامبراطورية العثمانية.